شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

احذر من العلم الزائف، فهو أخطر من الجهل.

عبد الله عبادة

17 تشرين الثاني 2025

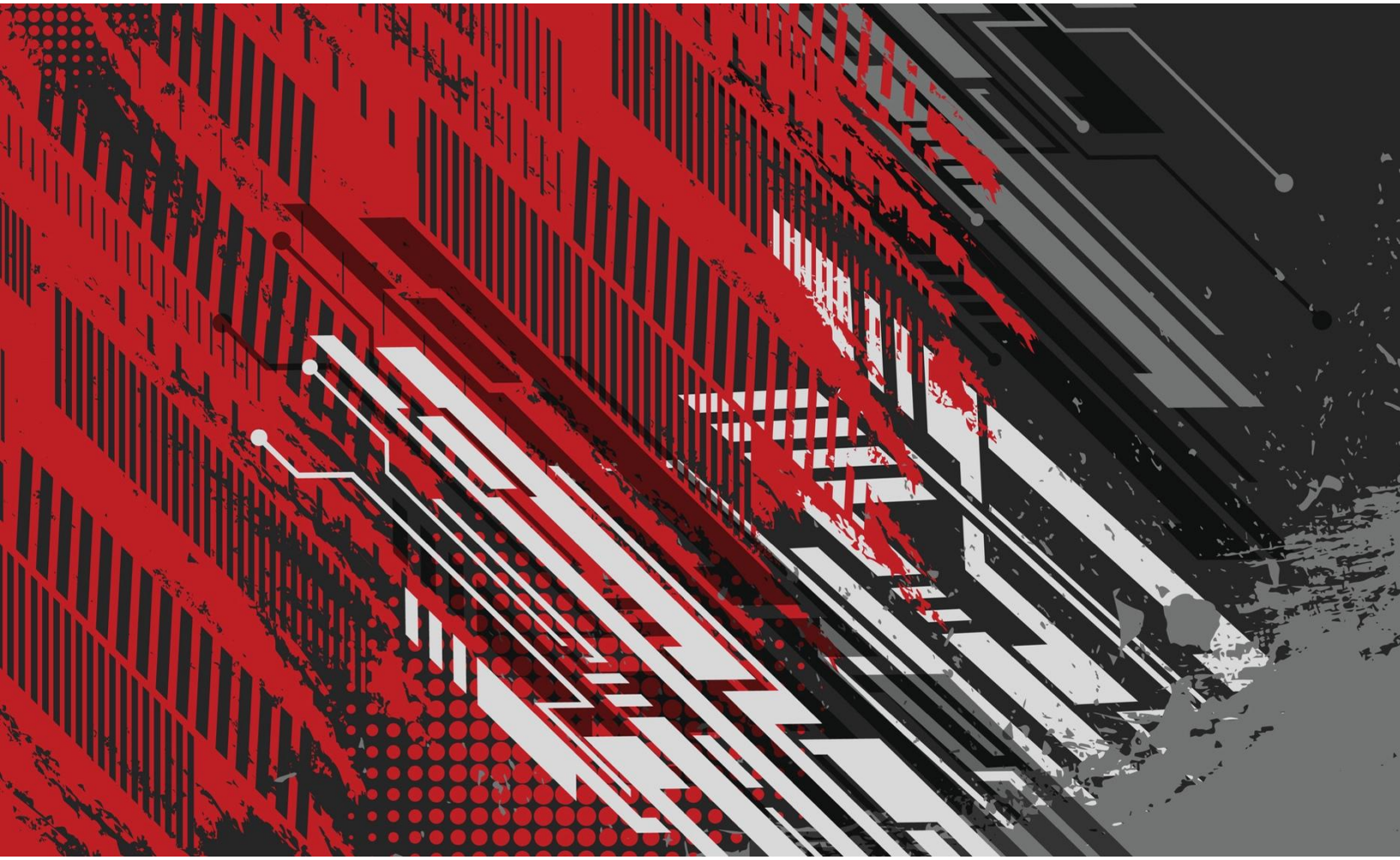

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

احذر من العلم الزائف، فهو أخطر من الجهل.

هذه المقولة تنسب للأديب و الكاتب الساخر جورج برنارد شو، وعند متابعة الحملات الانتخابية والتغطية الإعلامية لها نجد أنّ الجهل هو سيّد الموقف. إذ لا توجد مناقشة حقيقية لبرامج المرشّحين والقيادات السياسية بما يهمّ المواطن في معيشته والوضع الاقتصادي. بل نجد ضوضاء نحيلها للجهل وقلّة المعرفة من قبل القنوات الفضائية وكذلك المستضافين في تلك البرامج ممّن يدّعون صفات علمية وخبرات عملية غير دقيقة، فذاك الخبير الاقتصادي وهذا المصرفي العالمي وتلك الباحثة في الشؤون الاقتصادية وهم بلا نتاج علمي أو أكاديمي حقيقي بل الأغلبية بعيدة عن الاقتصاد من صحفيين و مهندسيين وما هو إلّا عملية استعراض يغذّي الجهل و يسوّقه للجمهور العراقي والمتابعين.

ما يحزن هو تجاهل الخبراء والنخبة الاقتصادية العراقية من أساتذة جامعات وباحثيين حقيقيين لهم باع طويل في الاقتصاد العراقي بل والدولي، وتجاهل مراكز الأبحاث و باحثيها الذين هم ذوو اختصاص وعلمية وتجربة بحثية معروفة.

أعلاه شقشقة كان لا بدّ منها قبل أن نطرح بعض التحدّيات التي من الضروري التركيز عليها وإثارتها سواء كان في الإعلام أو أروقة دوائر صنع القرار الاقتصادي العراقي .

أولًا: مظاهر الضعف في البنية المصرفية والاعتماد على الأدوات التقليدية

1: **القروض والودائع:** البنوك تعتمد بشكل رئيسي على القروض والودائع كوسائل أساسية للتعامل مع الأفراد والشركات، لكنّ هذه الوسائل أصبحت غير كافية لمواكبة متطلّبات الاقتصاد الحديث.

2: **الصكوك والتحويلات المصرفية التقليدية:** رغم تطوّر التقنيات، لا تزال عمليات الدفع والتحويل عبر الصكوك والتحويلات التقليدية تُشكّل عبئاً على المعاملات التجارية، إذ تستغرق وقتاً طويلاً وتُقلّل من كفاءة العمليات المصرفية .

3.**التمويل عبر رأس المال التقليدي:** البنوك تستمرّ في تمويل المشاريع عبر القروض فقط، ممّا يجعلها أقل قدرة على تقديم حلول تمويلية مبتكَرة للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة.

4.**ضعف الكثافة المصرفية وانتشار الفروع:** إذ تؤدّي قلّة عدد المصارف وفروعها في عموم البلاد إلى ضَعف الوصول إلى الخدمات المالية، خاصّة في المناطق النائية.

5.**تأخّر التحوّل الرقمي:** رغم تبنّي المصارف العراقية بعضَ الأنظمة المصرفية الحديثة، إلّا أنّها لا تزال غير قادرة على جذب ودائع الأفراد وزيادة العملاء وتعزيز جودة الخدمات المصرفية.

ثانيًا: الإجراءات المطلوبة لتطوير النظام المصرفي:

1.**تحفيز الابتكار المالي:** تشجيع المصارف على تبنّي تقنيات حديثة مثل العملات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتسهيل الوصول إلى التمويل، خاصّة للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة.

2.**إصلاح النظام المصرفي:** تبنّي أدوات تمويل بديلة مثل الصكوك والسندات، والتي تتيح للمستثمرين والمواطنين المساهمة في تمويل المشروعات الوطنية بطرق أكثر مرونة، وفتح المجال أمام المنافسة بين المصارف المحلّية والدولية لتحسين جودة الخدمات.

3.**تعزيز الرقمنة والتحوّل الرقمي:** توسيع الخدمات المصرفية الرقمية عبر الإنترنت، بما في ذلك المحافظ الإلكترونية، والتعاملات غير النقدية، ما يُحسّن من كفاءة العمليات المصرفية ويُقلّل من التكاليف التشغيلية.

4.**رفع كفاءة الموارد البشرية في المصارف:** توفير برامج تدريبية للعاملين في القطاع المصرفي لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

5.**تحرير أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان بشكل أكثر كفاءة:** ضرورة تحرير أسعار الفائدة المصرفية لمنع سوء تخصيص الموارد وتشجيع الادّخار والاستثمار، وتمكين المصارف من منح القروض بناءً على الجدارة الائتمانية وليس على توجّهات إدارية أو سياسية

6. **خصخصة بعض المصارف المملوكة للدولة:** تحويل بعض المصارف الحكومية إلى القطاع الخاصّ لتعزيز الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية في السوق المصرفية .

إنّ إصلاح القطاع المصرفي في العراق يتطلّب تبنّي نهج شامل يجمع بين الابتكار المالي والتحوّل الرقمي والإصلاحات الهيكلية، لضمان تحقيق اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، فهذا التطوير لا يسهم في تحسين الخدمات المصرفية فقط، بل يدعم أيضاً الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

الصناعة و الزراعة:

في ظلّ احتمالية انخفاض أسعار النفط وما يترتّب عليه من عجز مالي، وهو ما يشكّل هاجساً للجميع، يبدو أنّ هذا التحدّي أصبح واقعاً لا مفرّ منه، ورغم الإدراك العام لهذا الخطر، إلّا أنّه لا يوجد توجّه حقيقي نحو تطوير القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، والتي يمكن أن تُسهم في تقليل الاعتماد على النفط وزيادة مساهمتنا في الناتج المحلّي الإجمالي.

حيث تشير البيانات الحديثة إلى استمرار التحدّيات في مساهمة هاذين القطاعين في الاقتصاد الوطني، ففي عام 2020، بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلّي الإجمالي حوالي 3 %، ورغم تخفيض قيمة الدينار العراقي بهدف تعزيز الإنتاج المحلّي، إلّا أنّ مساهمة القطاع الصناعي لم تشهد زيادة ملموسة، إذ انخفضت من 2.95 تريليون دينار في عام 2019 إلى 2.8 تريليون دينار في عام 2021، أمّا بخصوص التخصيص المالي لموازنة 2023 كانت 1 % من إجمالي النفقات وبمبلغ 1.99 مليار دينار، أمّا القطاع الزراعي، فقد شهد تراجعاً ملحوظاً في مساهمته منذ عام 2003 وحتى الوقت الراهن، ما يعكس أداءً متواضعاً له، وإنّ التخصيص المالي لموزانة 2023 كان 2 % من إجمالي النفقات للقطاع الزراعي وبمبلغ 3.98 مليار دينار .

وعلى الرغم من وجود دعم حكومي مثل تحديد سعر شراء الحنطة من الفلّاحين، إلّا أنّ السؤال الأهمّ هل هذا الدعم كافٍ؟! وإن لم يكن كذلك، فما البدائل المطلوبة لتعزيز هذه القطاعات؟ الواقع يشير إلى أنّ هناك حاجة ماسّة لسياسات عملية وواضحة، تعالج المشكلات الفعلية التي تعاني منها الصناعة والزراعة، بدلاً من الحلول المؤقّتة أو غير الفعالة.

أولًا: كيف ندعم الصناعة؟

- **حلّ مشكلة الكهرباء بشكل جذري**، فلا يمكن للصناعة أن تنمو مع الانقطاعات المستمرّة وارتفاع تكاليف المولّدات الأهلية.
- **تسهيل استيراد الموادّ الأوّلية**، لأنّ المصانع المحلّية تعاني من تأخير وتكاليف إضافية نتيجة الإجراءات الروتينية والقيود الكمركية غير المدروسة.

- **إعادة تأهيل المصانع المتوقّفة،** بدلاً من تركها تتحوّل إلى أطلال، عبر شراكات مع القطاع الخاصّ، أو توفير دعم مباشر للقطاعات القابلة للنموّ.

- **حماية المنتج الوطني،** ليس فقط برفع التعرفة الكمركية على المواد و البضائع المستوردة، بل من خلال ضمان جودة المنتجات المحلّية ليثق بها المستهلك.

- **تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسّطة،** من خلال توفير قروض حقيقية بفوائد منخفضة، مع رقابة على صرفها لضمان وصولها للمشاريع الفعلية .

ثانيًا: ماذا تحتاج الزراعة؟

- **حلّ مشكلة المياه،** عبر الاستثمار في أنظمة الري الحديثة، لأنّ استمرار الريّ التقليدي يعني استنزاف الموارد المائية دون نتائج فعلية.

- **ضمان أسعار عادلة للمحاصيل،** فلا يمكن مطالبة الفلّاح بالاستمرار بينما يتحكّم المستوردون في السوق بأسعار أقلّ، ما يجعله غير قادر على المنافسة.

- **توفير الأسمدة والمبيدات بأسعار مدعومة،** مع التأكّد من جودتها، لأنّ المستورد منها غالباً يكون إمّا مغشوشاً أو بأسعار مرتفعة جدا .

- **خلق أسواق مباشرة بين الفلّاح والمستهلك،** عبر تقليل دور الوسطاء الذين يستحوذون على معظم الأرباح، بينما يحصل الفلّاح على أقلّ العوائد .

- **دعم الصناعات التحويلية،** فبدلاً من تصدير التمور أو المحاصيل بأسعار زهيدة، يجب الاستثمار في معامل تعليب وتصنيع تزيد من قيمة المنتَج الزراعي.

إنّ هذه الحلول ليست خيالية أو غير واقعية، بل هي أمور يمكن تنفيذها إذا توفّرت الإرادة الحقيقية، فالمشكلة ليست في نقص الأفكار، بل في غياب التطبيق الفعلي لسياسات تدعم الإنتاج، بدلاً من استمرار الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد لتمويل الدولة.

من جهة ثانية، نجد أنّ الدولة بمؤسّساتها المختلفة أصبحت تعاني من الترهّل المتمثّل في زيادة أعداد الموظّفين، إذ تشير البيانات إلى أنّ عدد الموظّفين في القطاع العامّ العراقي بلغ نحو 5.00. مليون موظّف، ما يشكّل عبئاً كبيراً على الموازنة العامّة للدولة.

وفي هذا السياق، بلغت النفقات التشغيلية للحكومة لعام 2024 حتى نهاية شهر تشرين الثاني نوفمبر أكثر من 113 تريليون دينار عراقي، فقد استحوذت رواتب الموظفين على نسبة 49 % من إجمالي النفقات، أي ما يعادل 55.1 تريليون دينار، بالإضافة إلى ذلك، تمّ تخصيص 16.16 تريليون دينار بنسبة 14 % لرواتب المتقاعدين، و3.9 تريليون دينار لرواتب العقود والأجور، وحوالي 700 مليار دينار لرواتب المتفرّغين، ليصل مجموع الرواتب المصروفة حتى تشرين الثاني نوفمبر إلى نحو 76 تريليون دينار، ما يمثل 67 % من مجمل النفقات التشغيلية.

وإذا أُضيفت شبكة الحماية الاجتماعية، التي بلغت 5 تريليونات دينار، فإنّ نسبة الإنفاق على الرواتب والإعانات تصل إلى 72 % من مجمل النفقات التشغيلية، وهو ما يعكس مدى اعتماد الدولة على الإنفاق العام في تحريك الاقتصاد، مع تراجع دور القطاع الخاصّ في استيعاب الأيدي العاملة.

وبما أنّ إيراداتنا تعتمد بنسبة كبيرة على النفط، فهنالك حديث آخر وهو (ماذا سيحدث في حال انخفضت أسعار النفط دون السعر المصوَّت عليه في موازنة الدولة، فهل نتركها على الخالق ونذهب نحو خفض قيمة الدينار، أو فرض الضرائب أو الاستقطاع المباشر من راتب الموظّف بحجّة أنّ لدينا العجز؟!)

تخفيض قيمة الدينار: كان الهدف من تخفيض قيمة الدينار وفقاً للورقة البيضاء هو تفعيل المنافسة على التصدير ومواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذلك كان هناك نية لتجاوز تداعيات أزمة كورونا، لكنّ كان لهذا القرار تأثيرات كبيرة على المواطنين، خصوصاً في ظلّ التضخّم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، لذا يجب تقييم هذه الخطوة بشكل دقيق، وتحليل آثارها على مختلف شرائح المجتمع.

الضرائب: مسألة فرض الضرائب هي موضوع مختلف تماماً من حيث المبدأ، فلا ضير من زيادتها بشرط تحديد العبء الضريبي بشكل دقيق، مع وضوح من سيتحمّلها، أما في ظلّ الوضع الراهن، فإنّ التهرّب الضريبي هو تحدٍّ كبير يجب معالجته أولاً من خلال إجراءات صارمة وشفّافة للحدّ منه، لأنّ زيادة الضرائب يجب أن تكون جزءاً من سياسة شاملة تهدف إلى تحسين جودة الخدمات العامّة، مع ضرورة أن تكون متوازنة بما لا يُثقل كاهل المواطن بشكل غير عادل.

الاستقطاع المباشر من رواتب الموظّفين : هذا الخيار يتطلّب دراسة متأنّية حول مدى تأثيره على الطبقات الوسطى والدنيا، خصوصاً أنّ غالبية الموظّفين في القطاع العامّ يعتمدون بشكل أساسي على رواتبهم الشهرية، والاستقطاع قد يكون مؤلماً إذا لم يصاحبه تحسّن في الخدمات أو السياسات ومنها الاقتصادية.

الخاتمة:

لدعم الاستقرار المالي نكرّر الدعوة إلى الاستفادة من الدراسات التي تنشرها مراكز الأبحاث و الباحثون الحقيقيون من ذوي الاختصاص والخبرة، والاستعانة بكفاءات قدّمت الكثير سابقاً، وقادرة أن تقدم المزيد من المقترحات المعنية بالسياسات والحلول لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، بدلا من أن يُصار إلى وضع نتاجها البحثي على الرفّ والاستعانة بدلاً من ذلك بأشخاص ينحصر كلّ رصيدهم في عدد المشاهدات المتحقّقة على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد يدور مضمون أحاديثهم في فلك التنمية البشرية في أحسن الأحوال.

جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر

الكاتب: عبد الله عبادة: مهتم في الشأن الاقتصادي العراقي. بكلوريوس ادارة و اقتصاد جامعة بغداد. عمل في القطاع المصرفي لسنوات ويعمل الان في القطاع الخاص.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600